



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : الشروق

عنوان الموضوع : إجراء انتخابات خامسة لن يحل الأزمة السياسية في إسرائيل

تاريخ النشر : 01/05/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة مقالا للكاتب باسم راشد يعرض فيه أزمة بنيامين نتنياهو في تشكيل الحكومة، وضعف الحلول البديلة في حل الأزمة، وهو ما سيؤدي إلى انتخابات خامسة قد تسفر أيضا عن نفس حالة الجمود السياسي نظرا لعدم حدوث تغيرات على أرض الواقع تغير من الأوزان النسبية للأحزاب... نعرض منه ما يلي: يشير الكاتب إلى المأزق السياسي الذي يواجهه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وفشله في تشكيل الحكومة بعدما كلفه الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين بتشكيلها في 6 أبريل الحالي، وهي أزمة أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة التي أجريت في 23 مارس وما تبعها من حالة جمود سياسي وعدم قدرة أي حزب على الحصول على أغلبية واضحة تضمن تشكيل الحكومة لمدة عامين. لم تتمكن الكتلة المؤيدة لنتنياهو أو المعارضة له من تحقيق الغالبية المطلوبة (61 مقعدا) لتشكيل الحكومة في إسرائيل؛ فقد حصلت كتلة نتنياهو اليمينية التي تضم أحزاب (الليكود - شاش - يهودوت هتوراه - الصهيونية الدينية) على 52 مقعدا، فيما حصلت كتلة المعارضة بقيادة يائير لابيد - رئيس حزب «يش عتيد» - على 57 مقعدا، وهي تضم أحزاب (يش عتيد - أزرق أبيض - العمل - إسرائيل بيتنو - أمل جديد - ميرتس). فيما حصل حزب «يميننا» اليميني بقيادة نفتالي بينيت على 7 مقاعد، والقائمة المشتركة على 6 مقاعد، وأخيرا القائمة العربية الموحدة (رغم) على 4 مقاعد. وقد سعى نتنياهو خلال الأسبوعين الماضيين لمحاولة اجتذاب الأحزاب اليمينية المنسقة، فاجتمع مع نفتالي بينيت رئيس حزب يميننا في منزله يوم 9 أبريل، وهو الاجتماع الأول من نوعه منذ عشر سنوات بسبب توترات في الماضي. وبعدها في 12 إبريل، أعلن بينيت دعمه لحكومة يمينية بقيادة نتنياهو، لكنه في الوقت ذاته ترك الباب مفتوحا على ما يبدو أمام الانضمام إلى ائتلاف مضاد لنتنياهو. لكن حتى مع المقاعد الـ7 التي يشغلها حزب يميننا، لن يحوز الائتلاف اليميني بقيادة نتنياهو سوى على 59 مقعدا بما يجعله في حاجة إلى مقعدين إضافيين لضمان أغلبية الـ61 مقعدا لضمان تشكيل الحكومة. لذا تم التفكير في جدعون ساعر - رئيس حزب «أمل جديد» اليميني - لكنه أعلن أكثر من مرة رفضه العمل ضمن ائتلاف بقيادة نتنياهو. ويدفع ذلك الوضع إلى التفكير في حزب «القائمة العربية الموحدة» الحاصل على أربعة مقاعد والذي أبدى انفتاحه على العمل مع ائتلاف يميني بقيادة نتنياهو، لكن تكمن الأزمة في أن الأحزاب اليمينية المتطرفة في ائتلاف نتنياهو ترفض رفضا قاطعا العمل في ائتلاف واحد مع القائمة العربية الموحدة، نظرا لتباين الأيديولوجيات من ناحية أولى، والاختلاف الصارخ في المواقف السياسية من ناحية ثانية، والاتهامات المتبادلة المستمرة بينهم من ناحية ثالثة. ومن ثم لن يخاطر نتنياهو بخسارة كتلته اليمينية عبر التحالف مع القائمة العربية الموحدة لضمان تشكيل الحكومة أو حتى من خلال الحصول على دعمها في الكنيست، وهو ما ترفضه الأحزاب اليمينية أيضا، خاصة أن أي شكل من أشكال التحالف مع العرب يعد بمثابة انتحار سياسي لهذه الأحزاب. جمود سياسووفقا للدستور الإسرائيلي، يكون أمام الشخص المفوض بتشكيل الحكومة مهلة 28 يوما (حتى 5 مايو المقبل) ويمكن تمديد هذا المهلة أسبوعين (حتى 19 مايو)، على الرغم من أن الرئيس غير ملزم دستوريا بالموافقة على هذا التمديد. وإذا فشل المفوض في تشكيل الحكومة، فيمكن للرئيس إما تكليف شخص آخر بمحاولة تشكيل حكومة لمدة متشابهة أو إعادة التقيؤ مرة أخرى إلى الكنيست، مع إعطاء الهيئة التشريعية 21 يوما للاتفاق على مرشح يدعمه 61 عضوا بالكنيست. وإذا لم يتم الاتفاق على أي مرشح في نهاية فترة الـ21 يوما، يتم حل الكنيست الجديد تلقائيا وتوجه البلاد إجباريا إلى انتخابات أخرى. ويشير الوضع الحالي إلى احتمال فشل نتنياهو في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة نظرا للعقبات التي يواجهها، بما قد يدفع إلى تفويض هذه المهمة ليائير لابيد رئيس حزب يش عتيد، لإعطائه الفرصة هو الآخر لمحاولة تشكيل حكومة جديدة تجنبنا للدخول في انتخابات إسرائيلية خامسة. وقد استغل لابيد المأزق الذي يواجهه نتنياهو ودعا، في 18 أبريل، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في محاولة لكسر الجمود السياسي المستمر، مؤكدا أن «هذه الحكومة ستكون من ثلاثة أحزاب يمينية (يميننا، أمل جديد، وإسرائيل بيتنا)، وحزبين وسطيين (يش عتيد، وأزرق وأبيض) وحزبين يساريين (العمل، وميرتس)»، مشيرا إلى أنه تحدث مع الجميع وسيواصل عقد الاجتماعات لإحداث التغيير المطلوب. ويقول الكاتب أنه حتى في حالة تفويض لابيد بتشكيل الحكومة، فليس من المتوقع أن ينجح هو الآخر في هذه المهمة، وذلك لعدة أسباب، لعل أبرزها ما يلي: غياب التجانس بين أحزاب الكتلة المعارضة؛ إذ تضم هذه الكتلة أحزابا من مختلف الأطياف السياسية والأيديولوجيات الفكرية، وهي تبدو متفقة على هدف واحد هو إزاحة نتنياهو من السلطة، لكن لا توجد في الوقت ذاته أهداف مشتركة تجمعها، وبالتالي إذا نجحت ستصبح حكومة هشّة وغير مستقرة، نظرا لأنه بمجرد تحقق الهدف المشترك ستبدأ الخلافات بالظهور على السطح. العجز عن تحقيق الغالبية المطلوبة: فبرغم وجود هدف مشترك لأحزاب الكتلة المعارضة، إلا أنه في الوقت ذاته لن يساعد هذا الهدف في تحقيق الغالبية المطلوبة لتشكيل الحكومة؛ فالكتلة المعارضة حاليا لديها 51 مقعدا، وليس من المتوقع أن ينضم إليها نفتالي بينيت كما أعلن سابقا، خاصة أنه يسعى حاليا هو الآخر لتشكيل حكومة يمينية اتساق مع خطه السياسي. ومن ناحية أخرى، هناك أزمة أخرى في ضم الأحزاب العربية لهذه الحكومة، سواء القائمة المشتركة برئاسة أيمن عودة (6 مقاعد) أو القائمة العربية الموحدة (4 مقاعد) خاصة لتباين الشديد بين الأحزاب اليمينية وحتى اليسارية داخل الكتلة المعارضة وبين الأحزاب العربية صعوبة ضم الأحزاب اليمينية: فليس من المتوقع أن ينضم أحد الأحزاب اليمينية المتطرفة في ائتلاف نتنياهو إلى كتلة لابيد اليساري، حتى بافتراض سعي الأخير لضمهم، نظرا للاختلافات السياسية والأيديولوجية الحادة بينهم وبين الأحزاب اليسارية والوسطية في العديد من الأمور. مناورة نتنياهو يري الكاتب أن هذا يدل على انسداد الأفق السياسي، وأن الانتخابات الخامسة تبدو مسارا إجباريا لإسرائيل، وللخروج من هذا المأزق، تم طرح مبادرة مشروع قانون لانتخاب رئيس الوزراء مباشرة بدلا من اللجوء لانتخابات خامسة، بما يُمكن أي عضو كنيست منتخبا من الترشح للمنصب، بشرط أن يقدم 20 توصية من أعضاء الكنيست الحاليين. وبالطبع، أبدى نتنياهو دعمه وتأييد حزبه الكامل لهذه المبادرة؛ نظرا لكونها ستحتفظ له بمنصب رئيس الوزراء لعدم وجود منافس قوي في كتلة خصومه، كما سيتمكن المرشح الفائز بالانتخابات المباشرة من تشكيل حكومة في غضون 90 يوما، وعليه إبلاغ رئيس الكنيست، دون مشاركة رئيس الدولة. وليس من شك أن هذه المبادرة تهدف قبل كل شيء إلى محاولة إخراج نتنياهو من هذه الأزمة السياسية، وتسهيل تشكيل الحكومة المقبلة عليه، خاصة أن الحكومة الحالية ستنتهي مدتها في نوفمبر 2021. وإذا لم يقم أي شخص بتشكيل حكومة بحلول ذلك الوقت، فمن المتوقع أن يتولى بيني غانتس رئاسة الحكومة لفترة مؤقتة حتى يتم تشكيل ائتلاف مستقر، وفقا للاتفاق السابق مع جانتس. احتمالات تمرير هذا المشروع في الكنيست تظل محل شك في الفترة المقبلة. تشير التقديرات في دوائر نتنياهو إلى أن جميع الأحزاب المعتدلة على اليمين واليسار قد تدعمها إذا فشلت في تشكيل حكومة بديلة، بدافع الرغبة في تجنب انتخابات خامسة مرهقة ومكلفة قد تخاطر بها، للنجاح في الوصول إلى الكنيست المقبل. لكن من المشكوك فيه ما إذا كانت أحزاب مثل يميننا أو الصهيونية الدينية أو القائمة العربية الموحدة، التي يُنظر إليها على أنها تلعب دور صانعي الملوك، ستسعد بالتخلي عن سلطتها للسماح لنتنياهو بتتويج نفسه بمساعدة قانون جديد. بالإضافة إلى ذلك قد يواجه مشروع القانون أيضا قائمة من المشكلات القانونية التي قد تمنعه من التقدم؛ بدءا من حقيقة أن الإجراء يسعى للتأثير على مسار الانتخابات، وانتهاء بسؤال يتعلق بشرعية بند من شأنه إلغاء ترتيب فردي سابق مع بيني جانتس. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مشكلة عدم انضمام بعض الأحزاب اليمينية مثل «أمل جديد» إلى ائتلاف نتنياهو نابعة من وجود نتنياهو نفسه على رأس هذا الائتلاف، ومن ثم قد يمثل ترشيح شخص جديد، حتى من داخل حزب الليكود، ليرأس الائتلاف اليميني بديلا لنتنياهو حلا لتشكيل ائتلاف حكومي يميني، يحظى بدعم الليكود، قد ينضم حينها إليه جدعون ساعر رئيس حزب «أمل جديد» والحصول على أغلبية مريحة (65 صوتا) في الكنيست. لكن انطلاقا من الواقع الحالي، وفي ظل تشبث نتنياهو بالسلطة بهذه الطريقة من خلال المبادرة الأخيرة لانتخاب رئيس الوزراء شخصيا، يبدو أن حالة الجمود السياسي ستستمر، ما من شأنه أن يؤدي إلى السيناريو الذي يحاول الجميع تجنبه وهو إجراء انتخابات برلمانية خامسة لعلها تغير من الأوضاع في شيء، أو على الأقل تعمل على تغيير الأوزان النسبية للأحزاب، وهو أمر غير متوقع نظرا لعدم تغير شيء على أرض الواقع، فضلا عن تكرار هذه التجربة في 4 انتخابات سابقة دون حدوث تغيير. ومن ثم ليس من المرجح أن تقدم الانتخابات الخامسة، حتى إذا تم إجراؤها، حلا للأزمة السياسية في إسرائيل. المصدر : الشروق